معوقات تطبيق الاعتماد بالمؤسسات التعليمية في مصر

إعداد

ايمن محمد محمود هيبة

أ.د.سلامه عبدالعظيم حسين

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة

والإدارة التعليمية

كلية التربية- جامعة بنها

د. سحر حسني احمد

مدرس التربية المقارنة

والإدارة التعليمية

كلية التربية- جامعة بنها

معوقات تطبيق الاعتماد بالمؤسسات التعليمية في مصر

إعداد
ايمن محمد محمود هيبة

المستخلـــــص:

يسعي البحث الحالي التعرف على أهداف الاعتماد وأنواعه في مصر، وكذلك إجراءات الاعتماد ومراحله في المؤسسات التعليمية، والكشف عن أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات التعليمية في مصر عند تطبيق الاعتماد واستخدم المنهج الوصفى وتوصل الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة لدي وحدات الجودة بالإدارات والمديريات التعليمية لتأهيل مؤسسات التعليم قبل الجامعي، ارتفاع كثافات الفصول بشكل كبير في المدارس الابتدائية حيث إن من معايير اعتماد المؤسسات التعليمية أن يتوافر مساحة متر مربع واحد لكل متعلم وهذا الشرط لا يتوافر في كثير من المؤسسات التعليمية، وجود عجز في بعض معلمي المواد الاساسية ومعلمي الانشطة داخل المدرسة الابتدائية وكذلك الاداريين وذلك مع تطبيق منظمة المنهج الجديد 2.0 وزيادة عدد الحصص المخصصة لكل مادة، عدم تطبيق نواتج التعلم المستهدفة في بعض المواد الدراسية والتي تحول دون تقدم المدرسة لضمان الجودة والاعتماد.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد – معوقات – المؤسسات التعليمية .

Abstract

The current research seeks to identify the objectives and types of accreditation in Egypt, as well as the accreditation procedures and stages in educational institutions, and to reveal the most important obstacles facing educational institutions in Egypt when applying accreditation. It used the descriptive approach and reached a set of results, the most important of which are the following: The lack of a clear strategic vision. Quality units in educational departments and directorates to qualify pre-university education institutions. Class densities have increased significantly in primary schools, as one of the criteria for accrediting educational institutions is to have one square meter of space for each learner, and this condition is not met in many educational institutions. There is a shortage of some subject teachers. With the implementation of the new Curriculum 2.0 organization and the increase in the number of classes allocated to each subject, the targeted learning outcomes are not applied in some subjects, which prevents the school from progressing to ensure quality and accreditation.

Keywords: Accreditation - Obstacles - Educational Institutions

مقدمة:

يعتبر تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية من الركائز الأساسية لتطوير أدائها، بما يحقق تطابق مخرجات العملية التعليمية مع المعايير العالمية، حيث يسهم تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في نجاح هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها، بالإضافة الى تلبية رغبات الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع والعاملين بالمؤسسة في ضمان جودتها، ويمثل ضمان الجودة طريقة حياة جديدة داخل المؤسسة، ويعبر الاعتماد عن المكانة التي تحصل عليها المؤسسة مقابل استيفاءها لمعايير الجودة فهو عملية تقييم للمؤسسات بشكل كلي أو جزئي بغرض التعرف علي مدى وفاء المؤسسات للمعايير التي وضعتها هيئات الاعتماد، ولهذا يجب أن ينظر الى مدخل ضمان الجودة والاعتماد على أنه قائم بذاته وليس وظيفة إدارية حيث يمثل ضمان الجودة والاعتماد استراتيجية تنظيمية يتم تطبيقها في مختلف مستويات المدرسة على نحو كلي

وايمانا من الدولة بذلك صدر قرار رئاسي في الثامن من نوفمبر ٢٠٠٧ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بعد اقراره من مجلس الشعب (قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦) والذي ينص على أن الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، تتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها مدينة القاهرة، وللهيئة أن تنشئ فروعا لها في المحافظات. كما صدر قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ووفقا للمادة (١٤) من قانون إنشاء الهيئة يكون للهيئة مجلس إدارة يحدد تشكيله قرار من رئيس الجمهورية، يتكون من خمسة عشر عضوًا من بين خبراء التعليم ممن لهم دراية كافية في مجال تقويم الأداء وضمان جودة التعليم في جميع مجالاته، ولا تتعارض مصالح أي منهم مع أهداف الهيئة ويعين القرار من بين الاعضاء رئيا وثلاثة نواب أحدهم لشئون التعليم قبل الجامعي[١] .

وقد جاء تطبيق الاعتماد التربوي للمدارس في مصر ليمثل أحد الأليات الداعمة لضمان جودة التعليم الذي تقدمه هذه المدارس لطلابها كأحد المطالب الملحة والتي تمليها الحاجة الماسة إلي نوعية تعليمية عالية الجودة تمكن من التعايش الامن مع تحديات حضارة مجتمع المعرفة وما تتم به هذه الحضارة من سيطرة العلم والمعرفة علي مناشط الحياة وتعاظم التسارع

بين المجتمعات علي تطوير نظمها التعليمية لتصبح أكثر قدرة علي بناء الفرد المنتج للمعرفة والمبدع للتكنولوجيا[٢].

مشكلة البحث:

تمثل عملية تأهيل المدارس وإعدادها لضمان الجودة والاعتماد خطوة رئيسية اتجاه الاعتماد، ولكن تواجه المدارس الابتدائية مجموعة من المشكلات لضمان جودتها والحصول على الاعتماد.

فنجد أن عدد المدارس الابتدائية بجمهورية مصر العربية (١٩٣٣٢ مدرسة) وقد تم التقدم للحصول علي الاعتماد عدد(٢٨٧٧مدرسة) بنسبة ١٥ % وقد تم اعتماد عدد(١٩٥٢ مدرسة) بنسبة ١٠ % من أعداد المدارس الابتدائية علي مستوي الجمهورية[٣]، ونجد أن عدد المدارس الابتدائية بمحافظة القليوبية (٨٦٣ مدرسة)، وتم اعتماد عدد(٨١ مدرسة) فقط[٤] بنسبة ٩,٤٪ من إجمالي عدد المدارس الابتدائية بمحافظة القليوبية، واستنادا للبيانات سالفة الذكر نجد أنه لم يتم تأهيل سوي ١٥٪ من المدارس الابتدائية في مصر منذ عام ٢٠٠٨ حتي تاريخه وعدم خضوع ٨٥٪ من إجمالي عدد تلك المدارس لزيارة الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد لأسباب كثيرة أهمها عدم تأهيلها وتدريبها علي كيفية اعداد دراسة تقييم ذاتي وصياغة رؤية ورسالة للمؤسسة وتطبيق معايير الهيئة، وبالنسبة للمدارس التي تم تقديمها للحصول علي الاعتماد (١٥٪) من إجمالي المدارس الابتدائية علي مستوي الجمهورية لم يتم استيفاء معايير الهيئة القومية لنسبة(٣٥٪) من تلك الفئة في المدارس ومن أهم اسباب ذلك ضعف تأهيل تلك المدارس[٥].

وأكدت دراسة أن هناك معوقات لتأهيل المدارس للحصول على الاعتماد وأهمها[٦]:

- عدم وجود خطة واضحة ورؤية واضحة لأقسام قياس الجودة.
- عدم وجود اعتمادات مالية مخصصة لقسم قياس الجودة.
- ضعف الحوافز المادية لأعضاء أقسام قياس الجودة بالإدارات التعليمية.
- نقص أجهزة الحاسب بأقسام قياس الجودة.
- عدم وجود خطوط اتصال بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) لقم قياس الجودة.
- عدم استقرار الادارة المدرسية وتغيرها الدائم.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في الاسئلة التالية:

١. ما أهم أهداف الاعتماد وأنواعه في مصر

٢. ما إجراءات الاعتماد ومراحله في المؤسسات التعليمية

٣. ما أهم المعوقات تطبيق الاعتماد بالمؤسسات التعليمية

أهداف البحث:

يسعي البحث الحالي إلى التعرف على أهداف الاعتماد وأنواعه في مصر، وكذلك إجراءات الاعتماد ومراحله في المؤسسات التعليمية، والكشف عن أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات التعليمية في مصر عند تطبيق الاعتماد.

أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية هذا البحث فيما يلى:

- التزامن مع أهداف محور التعليم في رؤية مصر ٢٠٣٠ نحو تعليم عالي الجودة متاحا للجميع دون تميز مرتكز علي المتعلم الممكن تكنولوجيا وجودة الحياة المدرسية.
- مواكبة البحث الحالي للاهتمام المتزايد بضمان الجودة والاعتماد كمدخل من مداخل التطوير بالعملية التعليمية.
- يثري البحث الحالي المكتبة العلمية بمعلومات عن الاعتماد وضمان الجودة وخطوات تأهيل المدارس للاعتماد.
- مساعدة المسئولين والقيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم، المؤسسات التعليمية علي وقوف المعوقات التي تواجهها في اعتماد المؤسسات التعليمية وكذلك معوقات تأهيلها.
- توعية المسئولين والقيادات التربوية وكذلك العاملين بالمدارس بأهمية الاعتماد وتبني مداخل ضمان جودة العملية التعليمية(الاعتماد – التقويم – المراجعة) كمداخل لتطوير العملية التعليمية.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي؛ وذلك لوصف موضوع البحث وصفًا دقيقًا, وتحليل الأدبيات المرتبطة بالاعتماد المؤسسي.

الاطار العام للبحث:

يعتبر الاعتماد مدخل للإصلاح التعليمي، أي أن المؤسسات التعليمية في مصر في حاجة الي تهيئة مناخها للتعبير وإيجاد بيئة داعمة، وأشخاص مدربين لديهم الدافع خاصة المعلمين وذلك للوصول الي الحد الأدنى من الجودة.

١- مفهوم الاعتماد وخصائصه:

يضمن الاعتماد أن مدرستك معترف بها وأنها تستوفي المعايير الموضوعة من قبل الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، فالاعتماد هو كل شيء عن التحسين المستمر وضمان الجودة، ولذا يتم النظر اليه علي انه طريقة لتحسين جودة التعليم ونتائج التعلم وتحقيق أقصى الاستفادة، ويعد التحضير للاعتماد امرا صعبا ويستغرق وقتا طويلا حيث يساعدك علي فهم ما هو مطلوب، والتركيز علي الثغرات المهمة، وتنفيذ حلول فعالة من حيث التكلفة والوقت، وتحديد الوقت الذي يمكنك فيه تقليص جهودك والاستمرار في تلبية المتطلبات، والتعرف ما إذا كنت مستعد للحصول علي الاعتماد، وإذا لم تكن مستعدا، فماذا تفعل للاستعداد؟، والاستعداد وحده لا يكفي لابد من القيام بالعمل. وعلي هذا يمكن تعريف الاعتماد كالاتي:

ويعرف الاعتماد على أنه مجموعة من العمليات أو الإجراءات أو المعايير التي تقوم الجهة المنوطة بها منح الاعتماد من أجل التحقق أن المدرسة تحقق الشروط والمعايير الحاكمة وتتوافر لها الإمكانات المادية والبشرية التي تفي هذه المدرسة لتحقيق أهدافها بالمستوى الجيد الذي يتناسب مع التطلعات الاجتماعية والتحديات العالمي.

يعرف الاعتماد بأنه عملية التقويم الشامل الذي تقوم به هيئة الاعتماد للمؤسسة، ويتم خلالها منح شهادة "اعتماد المؤسسة" إذا تمكنت المؤسسة من أثبات أن لديها القدرة المؤسسية، وتحقق الفاعلية التعليمية وفقا للمعايير القياسية والمعلنة من الهيئة، ولديها من الأنشطة المتطورة التي تضمن التحسين والتعزيز المستمر للجودة(٧).

ويمكن تعريف الاعتماد بأنه قبول المستوى التعليمي والعلمي للمؤسسة التعليمية والاعتراف بها من قبل هيئة خارجية مسئولة عن ذلك وشهادتها بأن هذه المؤسسة استوفت الشروط الأزمة لذلك(٨).

الاعتماد هو عملية مستمرة للتعرف على مدي تحقيق المعايير والمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف والعمل علي تحسين الأداء مختلف مجالات المؤسسة ومنظومتها ويتم هذا من خلال الشواهد والأدلة المتمثلة في قواعد البيانات، والمعلومات المتاحة، والوثائق، وغيرها(٩).

كما يرتبط مفهوم الاعتماد بمفاهيم ومصطلحات أخرى لها نفس الدلالات مثل؛ دور الاعتماد، فريق الاعتماد، زيارة الاعتماد، وحدة الاعتماد لكنها تختلف فيما بينها اختلافات بسيطة؛ **ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي**(١٠):

١. **دور الاعتماد:** وهو عملية إجرائية متكررة مدتها تتراوح ما بين خمس إلى ست سنوات، يتم من خلالها تقييم المؤسسة بواسطة هيئة متخصصة لضمان توافقها مع مستويات محددة، وتحدد هذه المستويات في ضوء المخرجات والنتائج المرجوة من المؤسسة التعليمية.
٢. **فريق الاعتماد:** وهو فريق من المتخصصين المسئولين يقومون بزيارة المؤسسة التعليمية على الطبيعة الإجراء عملية الاعتماد.
٣. **زيارة الاعتماد:** وهي الزيارة الميدانية للمؤسسة، وهي خطوة من خطوات دورة الاعتماد، وتتم هذه الزيارة للأهداف التالية:
   - متابعة تقدم المؤسسة نحو تحقيق نتائج خطط التطوير والتحسين المستهدفة.
   - تقديم تقرير للوزارة يتعلق بموقف المؤسسة من منحها شهادة الاعتماد.
٤. **وحدة الاعتماد:** وهي وحدة قياس تمنح أو تحسب للطالب عندما يكمل بنجاح متطلبات مقرر دراسي معين أو مادة دراسية معينة، وتتطلب وحدة الاعتماد استكمال ما لا يقل عن عدد محدد من الساعات الدراسية.

على هذا فإنه يمكن تعريف الاعتماد إجرائياً على أنه: هو إجراء تقوم به سلطة مخوّلة بمنح الاعتراف الرسمي بأن هيئة أو شخص ما كفؤ ومؤهل لأن يقوم بمهمة محددة، واعتماد المدارس هو اعتراف رسمي تحصل عليه المدرسة بأنها كفؤ.

ويعرف الاعتماد في مجال التعليم بأنه نظام يتم بموجبه الاعتراف بالمؤسسات التعليمية والبرامج أو الشهادات العلمية أو الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في ضوء معايير تحددها المنظمات والهيئات المتخصصة، وهذه المؤسسات تكون محايدة ولها صفة الاستقلالية وتعمل علي المستوي القومي وتتألف من كبار الأساتذة والمهتمين بجودة التعليم وقياسه وتدقيقه، كما تهيئ لها الدولة وسائل الدعم المادي، أي أن الاعتماد يهدف بشكل رئيس إلي تحقيق الجودة

والتميز وتشجيع التفوق والمنافسة بين المؤسسات التعليمية، وعليه تصبح شهادة الاعتماد بمثابة اعتراف بالجودة والتميز وإضفاء صفة الإقليمية أو العالمية علي حامليها سواء أكانوا أشخاص أو مؤسسات(١١).

ويتميز الاعتماد بمجموعة من الخصائص أهمها(١٢):

- يعتمد على مجموعة من المعايير المتفق عليها.
- يعد مدخلا لتحقيق الجودة النوعية في التعليم.
- يعمل علي تحسين الأداء ودعم المؤسسة سعيا للوصول الي الجودة النوعية للتعليم.
- يهتم بالمنتج النهائي للعملية التعليمية (المتعلم)، إضافة الي العمليات ومختلف جوانب العملية التعليمية.

يقوم الاعتماد على مجموعة من المبادئ والأسس أهمها(١٣):

- الصدق
- الشفافية
- العدالة
- دعم عمليتي التعليم والتعلم
- المنهجية العلمية
- التقويم الذاتي
- دعم ثقافة المعنين بالمؤسسة التعليمية

٢- أهداف الاعتماد وأنواعه:

الهدف من تطبيق قواعد الاعتماد أو الاعتراف الأكاديمي هو تمكين المؤسسات التعليمية من تحقيق رسالتها على أفضل وجه ممكن، وذلك عن طريق الارتفاع بمستوي المدارس المقدمة سواء من حيث أهدافها، أو مناهجها، أو مقرراتها أو إدارتها أو نظمها أو إجراءات القبول والعمل بها(١٤):

١- إصدار إجازة واعترف علمي بالمؤسسات التعليمية للتأكيد من أنها قد حققت أدني المتطلبات الضرورية لضمان نوعية جيدة فيما يتعلق بعملتي التعليم والتعلم.
٢- حماية الجمهور من تصديق الادعاءات المبالغ فيها عن فاعلية المؤسسات التعليمية، بينما تفتقر تلك الادعاءات الي أساس علمي وموضوعي في تقويم المؤسسة.
٣- تقويم نوعية التعليم بصورة دورية ومستمرة من قبل جهة علمية محايدة.
٤- تقديم معلومات دقيقة عن مستوي المؤسسات التعليمية للمساعدة في اختيار المؤسسة.

٥- إيجاد نوعية من المنافسة فيما يتعلق بتحسين المؤسسات التعليمية، وسوف ينعكس بدوره على ارتفاع مستوي المعلم.

٦- المساعدة في تحديد معايير لإصدار الشهادات والترخيص بمزاولة مهنة التدريس.

٧- المساهمة في تخطي الفجوة بين خريجي المؤسسات التعليمية المختلفة من حيث المهارات والمعارف العلمية المكتسبة لديهم.

٨- تشجيع المؤسسات التعليمية على التطوير والتحسين المستمرين من خلال التخطيط بعيد المدي، والتقويم الذاتي الذي يسهم في تحسين تلك المؤسسات.

وكذلك الأهداف تتلخص في:

١- الارتقاء بجودة التعليم والحفاظ عليه.

٢- توفير المساءلة ودعم المسئولية إزاء كل الجوانب التنظيمية في المؤسسة.

٣- توفير مستويات ومعايير مقننة للتقويم تشمل كل جوانب المنظومة التعليمية في المؤسسة.

٤- تنمية فكر تربوي مرتبط بثقافة التقويم.

٥- تحديد المستويات التي يتوفر فيها شروط الاعتراف الأكاديمي.

٦- توطيد ثقة المجتمع بالمؤسسات المعترف بها.

ويعتمد الاعتماد أيضا على مجموعة من الأهداف أهمها [١٥]:

١- التأكيد من جودة المستوي العلمي والتعليمي للمؤسسة التعليمية، وقدرتها على تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها، من خلال فحص التزامها بعدد من الضوابط والمعايير.

٢- حث مؤسسات التعليم، بكافة أنواعها على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتي لبرامجها العلمية وقدراتها المادية والمعنوية، بما يضمن تطوير مستواها نحو الأفضل.

٣- تشجيع اتخاذ الإجراءات المختلفة للتوصل الي أقصي درجة من الجودة والكفاءة والفاعلية في البرامج الدراسية.

٤- تشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم العالي، بكافة أنواعها، من خلال منح الاعتماد على مستويات مختلفة، وإعلان درجات التصنيف في الجودة بوسائل الأعلام المختلفة.

٥- التأكيد من توافر حد أدني من المعايير المحددة للجودة في المقررات والبرامج الدراسية ومؤسسات التعليم.

٦- يعتمد فقط على مقاييس الجودة وليس على اعتبارات سياسية.

وينقسم الاعتماد الي ثلاثة أنواع:

١- الاعتماد العام للمؤسسة:

ويقوم هذا النوع من الاعتماد على أساس أن المؤسسة تقوم بتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها، وأن لديها من المصادر والموارد ما يمكنها من الاستمرار في المستقبل، فهو عبارة عن عملية تقوم جودة المستوي التعليمي للمؤسسة، وتتم بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتعددة.

ونعني بهذا النوع التأهيل الأولي والمبدئي للمؤسسة التعليمية على اعتبار أنها وحدات عاملة متكاملة، ويمثل الحصول على هذا النوع من الاعتماد الخطوة الهامة والضرورية والأولي من البدء في العمل للتأكيد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت كل الشروط والمعايير العامة، ومنها:

- معايير معمارية تخص المساحات والأبنية المتوفرة.
- معايير تخطيطية تخص المؤسسة التعليمية.
- معايير إدارية (الهيكل الإداري، والموظفين، والعاملين).
- معايير أكاديمية (أعضاء الهيئة التدريسية، والبرامج التعليمية، وعدد الطلاب).
- معايير الموارد والخدمات وتخص المختبرات والمكتبة والخدمات المختلفة.
- معايير مالية (الهيكل والموارد المالية والموازنة).
- معايير النشاطات اللاصفية.

ويقصد به أن مؤسسات التعليم تحقق معايير معينة للجودة التعليمية أي أن معايير الاعتماد تشمل كل جوانب العملية التعليمية للمؤسسة ابتداء من الرسالة والأهداف والإطار المفاهيم للمؤسسة والمصادر المادية والبشرية وعمليات التقويم على مستوي المؤسسة والطالب ومدي وجود الروح المتعاونة داخل المؤسسة التعليمية.

وأن تلك المعايير لابد وتتضمن أرقاما ونسبا لابد للمؤسسة من توفرها قبل أن يصدر قرار من وزارة التربية والتعليم لاعتمادها اعتمادا عاما أو اعتمادا خاصا لبرامجها وتخصصاتها.

- اعتماد المؤسسة ككل.

- اعتماد متخصص.

ويقوم الهيكل المكلف باعتماد المؤسسة ككل من حيث المهن المحاطة بها، ويقوم بدراسة تتعدد المجال التعليمي كما يقيم هذه المؤسسة من حيث صفات أخري كالإدارة والظروف المالية والتسجيل والموارد والعلاقات مع المحيط البشري.

٢- الاعتماد الاكاديمي المتخصص:

ويمنح هذا النوع من الاعتماد عادة للبرامج الأكاديمية المتخصصة، وذلك بعد حصول المؤسسة أو مرورها أو اجتيازها للترخيص الأولى أو الاعتماد العام، وهذا لا يمنح إلا بعد مرور سنة واحدة من تخرج الدفعة الأولى علي الأقل، وذلك لضمان الحصول علي تقويم متكامل وفحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها ولأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية ونشاطاهم البحثية وخبراتهم، والطلاب وعددهم وأدائهم الشهري والنهائي للامتحانات وسجلاتهم الأكاديمية وتوفير مصادر التعليم المختلفة كالمختبرات والمكتبة وكافة التجهيزات والمستلزمات المؤسسية الأخرى.

وبتعبير بسيط فالاعتماد الأكاديمي هو صفة تطلق على أي برنامج أو مؤسسة استوفت أو تجاوزت بعض المعايير المحددة من الجودة في العملية التعليمية.

وهذا النوع من الاعتماد المعني بتقويم البرامج الأكاديمية داخل المؤسسة ذاتها غالبا ما يرتبط بهيئات اعتماد فنية وطنية مثل هيئات اعتماد برامج التعليم الهندسي، أو الطبي، أو القانوني، أو هيئات اعتماد برامج أخري كالبرامج التجارية، أو التربوية، أو علم النفس أو العلوم الاجتماعية[١٦].

٣- الاعتماد المهني المتخصص[١٧]:

يقصد به الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة معينة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوي المحلي والإقليمي والدولي.

ويمنح هذا النوع من الاعتمادات للشهادات الأكاديمية والمهنية ذات الصبغة المتخصصة كالعلوم الطبية والمهنية والمحاماة وإدارة الأعمال، وذلك من قبل مؤسسات اعتمادية تقوم بها الاتحادات والروابط والنقابات المهنية الخاصة بكل مهنة.

وتستهدف امتحانات الإجادة والترخيص ضمان أن يكون المرشحون للمهنة قد أتقنوا المعرفة التي يحتاجونها لممارستها على نحو مسؤول، والاختبارات التي تطبق هذه الامتحانات

يضعها أعضاء من المهنة في ضوء معايير مجالس الدولة أو المحافظة وتضم عادة المعرفة المتخصصة ومكنونات الأداء التي تتعلق بالممارسة والتطبيق في المجال.

ويمكن تصنيف الاعتماد المؤسسي تبعا للهيئة التي تمنح الاعتماد.

يتم تصنيف الاعتماد المدرسي بها للهيئة التي تمنحه الي نوعين[١٨]:

ا- هيئة دولية مثل:

١. مجلس المدارس الدولية The Council of international school (CIS) 2010 وهي منظمة دولية غير ربحية تقدم خدماتها للمدارس على مختلف مستوياتها التي تركز علي تعليم دولي يتسم بما يلي:
   - الرغبة في تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والقدرات التي تمكنهم من العيش كمواطنين عالميين
   - الالتزام بتعليم عالي الجودة
٢. هيئة الاعتماد الدولي وعبر الأقاليم The commission on International and Trans-regional Accreditation (CITA) 2007

وهي هيئة اعتماد عالمية لديها نظام لمنح الاعتماد المدرسي لمختلف المدارس حول العالم التي تحقق معاييرها.

ب- هيئة وطنية مثل:

١. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر (٢٠٠٧) وهي هيئة عامة تتمتع بالاستقلالية وتسعي الي الارتقاء بمستوي جودة التعليم وتطويره بشكل مستمر ويمنح اعتمادها للمؤسسات التعليمية التي تحقق معاييرها، وتعمل على تعزيز الإسهامات المعرفية والثقافية والبحثية لهذه المؤسسات.
٢. المجلس الأعلى للتعليم في قطر (٢٠١٣) ولديه نظام للاعتماد المدرسي الوطني لضمان جودة التعليم وتطويره، يتم من خلاله تقويم جودة المستوي التعليمي للمدرسة من قبل هيئة التقويم وفقا لمعايير محددة للمجالات العلمية والتعليمية بالمدرسة، ومن ثم منح المدرسة الاعتراف بأنها حققت الشروط والمواصفات المطلوبة، وبالتالي تمنح الاعتماد المدرسي الوطني.

٣- إجراءات الاعتماد ومراحله:

إن الهدف من إجراءات الاعتماد هو ضمان مستوى الجودة في المؤسسات التعليمية إضافة إلى المساعدة في التطوير المستمر وحتى تكون المؤسسة التعليمية جديرة للتقدم للحصول على الاعتماد يشترط فيها أن تتوفر لديها المقومات الأساسية للاعتماد والتي تشمل:

- وجود رسالة مؤسسية مناسبة لمستواها كمؤسسة تعليمية، وأن تكون لديها أهداف تعليمية تتنفق مع رسالتها.
- امتلاك مصادر وموارد مناسبة لتحقيق الرسالة والهداف التعليمية.
- وجود نظام لتوثيق أعمال الطلبة المرتبطة بالأهداف التعليمية.
- وجود دلائل على أن المؤسسة تحقق أهدافها.
- وجود ضمانات تؤكد مقدرتها على إمكان استمرارها في تحقيق رسالتها وأهدافها(١٩).
- توفير هيكل إداري لتعزيز النزاهة المؤسسية والاستقلالية والمرونة وأن تضمن استكمال برامجها وإجراءاتها بموارد تسمح بالنمو والتطور المستمر.
- وجود مجلس أمناء يعمل كأداة مستقلة لرسم السياسات العامة للمؤسسة ويكون من بين أعضائه ممثلون للمصالح العامة ومن قادة المؤسسات التعليمية.
- يجب أن يتضمن الاعتماد الحصول على التغذية العكسية حول مجريات التقويم.
- تزويد القيادات المؤسسية بالمعرفة والمهارات والاتجاهات التي تجعلهم أكثر التزاماً ومساندة للتطبيق.
- أن يكون لدى العاملين رؤية واضحة عن الاعتماد(٢٠).

تتخذ المؤسسة الطالبة للاعتماد عددا من الإجراءات التي تساعد على توكيد جودة الأداء المؤسسي في ضوء متطلبات الهيئة المانحة للاعتماد وتتماشي مع المعايير القياسية المحددة. وتتضمن هذه الإجراءات خطوات محددة تتمثل فيما يلي(٢١):

الخطوة الأولى: تصميم الدراسة الذاتية للمؤسسة: وتهدف هذه الخطوة نحو التعريف بطبيعة ورؤية المؤسسة موضوع الدراسة الذاتية ويتطلب ذلك:

١- تشكيل لجنة إدارة للعمل وتقسيم عدد من مجموعات العمل التي سوف تتولي تصميم الدراسة الذاتية لتفي بالغرض منها.

٢- تنظيم الجدول الزمني لإنجاز المهمة المحددة وخلال هذه الخطوة يتم (تنظيم لجنة التخطيط لتكوين وتطوير الخطة، تعريف مجال العمل لكل مجموعة، الحصول على الموافقة من هيئة الاعتماد للخطة العامة.

الخطوة الثانية: تنفيذ الدراسة:

تهدف هذه الخطوة الي حشد وتحليل المعلومات المرتبطة بمعايير الاعتماد والتي تظهر من خلال:

١- إنتاج تقرير الدراسة الذاتية الذي يحدد العمليات والإنجازات.

٢- تشجيع عدد كبير من المؤسسات على مراجعة هذا التقرير.

ويتضمن تحقيق هذيتن الهدفين القيام بعدد معين من المفاهيم الأساسية التي تساعد على حشد المعلومات المتاحة والموجودة والمسجلة وهي :(إعداد دراسات جديدة عن المؤسسة في جميع جوانبها، كتابة التقارير الاختيارية المتعلقة بالمعلومات المناسبة لمعايير هيئة الاعتماد، تنظيم مقابلات مفتوحة أو أي أساليب منهجية لإعلام المؤسسة بنتائج الدراسة وتجميع تعليقاتهم).

الخطوة الثالثة: إعداد برنامج الزيارات الميدانية وتهدف هذه الخطوة الي تيسير فرص الاستضافة والعمل لفريق الزيارات الميدانية من هيئة الاعتماد ويتضمن عدد من المهام وهي: (تحديد جداول الزيارات الشخصية والمؤسسية، ترتيب متطلبات واحتياجات الزيارات من حجرة ومقابلات وإجراءات وغيره).

الخطوة الرابعة: الحصول على الاعتماد وتهدف هذه الخطوة الي نجاح المؤسسة في اكتتاب قرار الهيئة باعتمادها ويتضمن: (اعتماد المؤسسة لتقارير فريق الزيارة، استجابة المؤسسة لنتائج التقرير بعد فحصها ودفع أي اعتراضات، متابع ما تقوم به الهيئة من مراجعات للتقارير وعملية الحكم علي حالة الاعتماد للمؤسسة.

وتتم عملية الاعتماد في المؤسسة التعليمية على أربع مراحل، وهي[٢٢]:

١- إنجاز المؤسسة التعليمية دراسة ذاتية ملخصة في تقرير تعتمد عليه اللجنة في إصدار تقييمها.

٢- قيام فريق من المستشارين بزيارة المؤسسة، وهذا الفريق معين طرف اللجنة لجمع المعلومات حول المؤسسة وصياغة التقرير.

٣- قيام لجنة بقراءة التقريرين، وتعقد هذه اللجنة باجتماعات مع ممثلي المؤسسة ومع الفريق.

٤- تقوم اللجنة بتقييم التوصيات واتخاذ القرار الرسمي حول اعتماد المؤسسة ويستمر العمل بهذه المراحل الأربعة في كل دورة تقييمية.

أما مراحل حصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد فتتكون من:

- الدراسة الذاتية
- التقييم التعاوني
- الزيارة الميدانية
- تقرير لجان الاعتماد
- القرار النهائي
- التقويم الموضوعي المستمر

وتوجد علاقة وثيقة بين والاعتماد وضمان الجودة، حيث يمكن تعريف ضمان الجودة بأنه تقييم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكيد من الوفاء بمتطلبات الجودة والتي تتضمنها المعايير التي تضعها هيئات الاعتماد، ويتم قياس وتقييم الأفراد إزاء المعايير الموضوعية تحت مظلة الجودة.

أما في العملية التعليمية فإن الاعتماد يتضمن جودتها وكذلك جودة مخرجات المؤسسة التعليمية واستمرارية تطورها، فالمؤسسات التعليمية تبحث عن الاعتماد من قبل هيئات متخصصة هدفها ضمان جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها والتي تهدف الى(٢٣):

- تقديم الضمانات لأصحاب المصلحة عن توفير الجامعة للحد الأدنى من الجودة في برامجها.
- تشجيع تطوير وتحسين الجامعة من خلال عمليات فحص وتقويم أنشطتها وإصدار للتوصيات المتعلقة برفع كفاءة برامجها.
- تشجيع الدراسات والتقويم الذاتي المستمر للجامعة.

فضمان الجودة هو نظام يعتمد على التغذية الأمامية وهو وسيلة للتأكيد من عدم وجود أخطاء كلها أمكن ذلك، ولذا فإن الاعتماد يكون ملازما لضمان الجودة في التعليم، حيث إن ضمان الجودة يهتم بتقويم الأهداف والمحتوي والمصادر والمستويات التعليمية والمخرجات

التعليمية، وكذلك البرامج والمسافات الدراسية، فضمان الجودة يكمل عملية٠ اعتماد المؤسسات التعليمية حيث إنها طريقة لتنظيم عمل الاعتماد.

٤-معوقات تطبيق الاعتماد بالمؤسسات التعليمية:

هناك مجموعة من المعوقات وتتمثل فيما يلي:

- تضخم الهياكل الإدارية وقلة النظم المالية والإدارية والجمود في أعمال قواعد حكومية لا تتناسب وطبيعة المؤسسات التعليمية والعملية.
- استعجال ظهور نتائج وثمار الجودة والاعتماد؛ فظهور ثماره تحتاج لبعض الوقت فهي لا تظهر بعد عشية وضحاها، ومن هنا فالتوقعات بتحقيق نتائج سريعة خلال فترة بسيطة يبعث على الإحباط والتراجع اعتقاداً أنه لا جدوى من تطبيق هذا النظام.
- عدم مرونة القوانين والأنظمة التي تحول دون معالجة الحالات الطارئة بالسرعة المطلوبة.
- غياب القوانين والأنظمة التي تحول دون معالجة المشكلات الطارئة بالسرعة المطلوبة[٢٤].
- عدم وجود فلسفة عامة واستراتيجية مستقبلية للمؤسسة التعليمية.
- قد يضيف الاعتماد عبء تنظيمي على المؤسسة من خلال تكرار العمليات الرقابية والتفتيش المستمر.
- الافتقار إلى الشفافية في المناقشات والإجراءات الخاصة بهيئات الاعتماد، والتي تظل سرية حتى يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن حالة الاعتماد للمؤسسة[٢٥].

ويمكن التغلب على تلك المعوقات من خلال النقاط الآتية:

١. البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم بالإضافة الي مخصصات ميزانية الدولة التي لا تفي بمتطلبات نظام الاعتماد، حيث مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركات له بالغ الأثر في نجاح عملية التمويل غير الحكومي.
٢. الإعداد الجيد لكوادر إدارية علي اعلي مستوي من التأهيل من حملة المؤهلات العليا والحاصلين على عدد من الدورات التدريبية المتنوعة والدبلومات المتخصصة.
٣. إيجاد أساليب مستحدثة للتغلب على بعض المشكلات التي قد تواجه تطبيق نظام الاعتماد على المستوي القومي والمحلي أو على مستوي المدارس.
٤. الأخذ بالأساليب الحديثة في التدريب كأساليب لعب الأدوار والمناقشة والحوار والمناظرة واختيار مكان تدريب مناسب من حيث وسائل الراحة والتهوية والإضاءة وتوافر الوسائل

السمعية والبصرية واختيار الوقت المناسب بعيد عن مواعيد اليوم الدراسي وتقديم الحوافز في نهاية التدريب.

٥. زيادة قدرة المؤسسات التعليمية على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة عن طريق تدريب القيادات، لضمان سلامة المعايير.

نتائج البحث وتوصياته:

١- نتائج البحث:

- عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة لدي وحدات الجودة بالإدارات والمديريات التعليمية لتأهيل مؤسسات التعليم قبل الجامعي .
- محدودية الموارد المالية في المؤسسات التعليمية وبيروقراطية اجراءات الصرف سواء على الانشطة التي تخدم الجودة بالمؤسسة التعليمية أو على المبني المدرسي نفسه وصيانته.
- عدم وجود رغبة لدي العاملين بالمؤسسات التعليمية لتحمل أي عبء وظيفي زائد عن العمل الاساسي الخاص به (أعمال الجودة).
- عزوف العاملين عن العمل في شيء لا يعرفون عنه الكثير حيث إن الانسان عدو ما يجهل، ويرجع ذلك الي الافتقار الي نشر ثقافة الجودة بالمؤسسات التعليمية.
- تفتقر بعض المباني التعليمية الي مواصفات الامن والسلامة مما يعوق تأهيلها لضمان الجودة والاعتماد.
- وجود عجز في بعض معلمي المواد الاساسية ومعلمي الانشطة داخل المدرسة الابتدائية وكذلك الاداريين وذلك مع تطبيق منظمة المنهج الجديد 2.0 وزيادة عدد الحصص المخصصة لكل مادة.
- عدم تطبيق نواتج التعلم المستهدفة في بعض المواد الدراسية والتي تحول دون تقدم المدرسة لضمان الجودة والاعتماد.
- ارتفاع كثافات الفصول بشكل كبير في المدارس الابتدائية حيث إن من معايير اعتماد المؤسسات التعليمية أن يتوافر مساحة متر مربع واحد لكل متعلم وهذا الشرط لا يتوافر في كثير من المؤسسات التعليمية.

- ضعف وضوح الرؤية والفلسفة والاهداف لدي القائمين على مؤسسات التعليم الابتدائي في مصر.
- محدودية مشاركة العاملين من معلمين وإداريين في رسم رؤية ورسالة المدرسة ووضع جميع المدارس في قالب إداري روتيني واحد يضعف من استقلاليتها، فضلا عن وجود قصور في إدارة التعليم بالتعليم الابتدائي.
- ضعف البنية التكنولوجية لدي مدارس التعليم الابتدائي والتي بدورها يؤدي الي عدم مواكبة المدرسة لمجريات الامور في العالم من حولها من ثورة تكنولوجيا وكل ما هو جديد التي قد يحد من فاعلية اداء العنصر البشري.
- قلة عدد المباني المدرسية التي تلبي احتياجات المتعلم المختلفة.
- ضعف الحافز المادي لأعضاء وحدات قياس الجودة بالإدارات والمديريات التعليمية.
- ضعف تدريب معلمي المرحلة الابتدائية على متطلبات المنهج الجديد والاستراتيجيات الحديثة في تدريس تلك المنهج مما أدي الي تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.
- توجد نظرة دونية لمعلمي المرحلة الابتدائية مما قد يثبط العزيمة نحو التغيير.

٢- توصيات البحث:

وبناءً على النتائج السابقة نوصي بما يلي :

- انشاء مجموعة بؤرية من المراجعين الخارجين الذين يعملون بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد التربوي في كل محافظة وذلك لتقديم الدعم والمشورة للمؤسسات التعليمية أثناء تأهيلها لضمان الجودة والاعتماد.
- الاستفادة من مديري المدارس والعاملين بالمدارس التي تم اعتمادها كخبراء في هذا المجال لتقديم الدعم للمدارس الراغبة في الاعتماد في مجتمعاتهم المحلية.
- تفعيل نموذج المدرسة الرائدة في مجال الجودة حيث يتم إلزام المؤسسة التعليمية التي حصلت على الاعتماد بتدريب مجموعة من المدارس المحيطة بها وتقديم الدعم والمشورة لهم أثناء عملية التأهيل لضمان الجودة والاعتماد والسماح لهم بالاطلاع على الوثائق المطلوب توفيرها وملاحظة مبني المدرسة والانشطة وحجرات الدراسة حتى يتسنى لهم تنفيذها بمدارسهم.

- تفعيل دور المشاركة المجتمعية من والي المدرسة من خلال اتاحة المدرسة لإمكاناتها للمجتمع المحلي وكذلك الاستفادة من إمكانات المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة لتلقي الدعم المادي والمعنوي اللازم لتأهيل المدرسة لضمان الجودة والاعتماد.
- نشر ثقافة الجودة داخل المدارس كافة وتدريب جميع المدارس على كيفية اعداد رؤية ورسالة خاصة بهم وأيضا على التقييم الذاتي (المفهوم – الاليات – الإجراءات – الأدوات – عرض النتائج) وإلزام كل مدرسة بصياغة رؤية ورسالة خاصة بها واجراء تقييم ذاتي ونشر نتائجه حتى وإن كانت المؤسسة غير مدرجة بخطة الإدارة للتأهيل للاعتماد والجودة ويتم تحديث رؤيتها ورسالتها بشكل دوري واجراء التقييم الذاتي بشكل سنوي.
- توفير الدعم المادي اللازم للمؤسسة التعليمية المدرجة في خطة الوزارة للاعتماد.
- زيادة عدد الفصول الدراسية الخاصة بالمرحلة الابتدائية وذلك للتغلب على مشكلة الكثافة.
- تفعيل واثراء الأنشطة الصفية وللاصفيه داخل المدارس وإيجاد اليات للحد من نسب الغياب بالمدارس.
- وضع خطة استراتيجية لإدارات الجودة بالمديرية التعليمية لاعتماد أكبر عدد ممكن من المدارس.
- توفير مبني مدرس يفي بمتطلبات وعوامل الامن والسلامة.
- توفير حافز مادي للعاملين بالمؤسسة التعليمية المعتمدة يصرف شهريا على مدار مده الاعتماد (الخمس أعوام).
- تجهيز المعامل وحجرات الأنشطة بالتجهيزات اللازمة للاستفادة منها في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.

مراجع البحث:

١. جمهورية مصر العربية: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٣

٢. حسام محمد خضر: معوقات الاعتماد التربوي لمدارس التعليم العام في مصر من وجهة نظر المدارس المعتمدة ومتطلبات تفعيله (دراسة ميدانية) ، مجلة الثقافة والتنمية، ع ٨٢، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة ، ٢٠١٥، ص ١٢١.

٣. جمهورية مصر العربية: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الملتقي السنوي الثالث لهيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد بمديريات التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢.
Available at: https://naqaae.eg/ar/events/40366/index, accessed on: 3/1/2023

٤. وزارة التربية والتعليم: كتاب الاحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، الادارة العامة لنظم المعلومات ودعم واتخاذ القرار، القاهرة،٢٠٢٢ .

٥. موقع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، قرارات التعليم ما قبل الجامعي
Available at: https://naqaae.eg/ar/preuniversity/decisions-sc, accessed on: 13/12/2023

٦. أشرف محمد ابراهيم الفخراني: دور وحدات قياس الجودة بالإدارات التعليمية في تهيئة المدارس للاعتماد في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة مدينة السادات، ٢٠١٨.

٧. حسين بشير محمود: الاعتماد للمؤسسات التعليمية –مدخل لإصلاح التعليم، المؤتمر الدولي السابع، التعليم مطلع الألفية الثالثة (الجودة – الإتاحة – التعليم مدي الحياة) ، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ٢٠١٩، ص ٦

٨. ماجدة محمد أمين وآخرون: الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، المؤتمر السنوي الثالث عشر " الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية"، كلية التربية، بني سويف، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٠٤.

٩. محمد متولي قنديل: معايير اعتماد مؤسسات رياض الأطفال– السيناريوهات والمخاطر، الندوة العلمية الثانية: نماذج عربية وعالمية في ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة طنطا،١٧ مارس ٢٠٠٩، ص ٣٣٩.

١٠. سلامه عبد العظيم حسين: "الاعتماد وضمان الجودة في التعليم"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

١١. محمد حسنين العجمي: الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوي العام، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٧، ص ١٥٩

١٢. عقيل محمود رفاعي: الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر ومتطلبات تطبيقه في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر العلمي السنوي (١٨) للجمعية المصرية للتربية المقارنة

والإدارة التعليمية، اتجاهات معاصرة في التعليم، كلية التربية، جامعة بني سويف(٦،٧) فبراير ٢٠١٠، ص ١٢٢٥.

١٣. جمهورية مصر العربية: الهيئة القومية، معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي، وثيقة، الإصدار الأول ديسمبر ٢٠١٤، ص ٨

١٤. حسن حسين البيلاوي وأخرون: الجودة الشاملة في التعليم " بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات"،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٤٢ – ٣٤٤

١٥. عبد العزيز احمد داوود: إدارة الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم، مكتبة الفلاح، القاهرة، ص ١٨٥.

١٦. سلامة عبد العظيم حسين: الاعتماد وضمان في التعليم، مرجع سابق، ص ص٢١١-٢١٣

17. Insung Jung and Colin Latchem, "Quality Assurance and Accreditation In Distance Education and E-Learning", Routledge, London and NewYourk,2012,, p 26

١٨. عبد الوهاب بن محمد النجار: الاعتماد المدرسي في التعليم العام، المؤتمر السنوي السادس عشر حول الاعتماد المؤسسي ، في الفترة (١٠-١٢) فبراير ٢٠١٣، ص ص ٢٦٧ – ٢٦٨

١٩. عبد الوهاب بن محمد النجار: "الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العام", مرجع سابق, ص٧٩٩.

٢٠. أيمن أنور عبدالله: "متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي بالتعليم العام", مجلة القراءة والمعرفة, ج٢, مج١١, ع١٣, كلية التربية, الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة, جامعة عين شمس, ٢٠٢١, ص٤٤٤.

٢١. طارق عبد الرؤف عامر: الجودة الشاملة والاعتماد في التعليم (اتجاهات معاصرة) ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ٣٦٩- ٣٧١.

٢٢. عبد العزيز احمد داوود: إدارة الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٥

٢٣. طارق عبد الرؤف عامر: الجودة الشاملة و الاعتماد في التعليم (اتجاهات معاصرة) ، مرجع سابق، ص ص ٣٧٢- ٣٧٣.

٢٤. بلية لحبيب: "إدارة الجودة الشاملة: المفهوم-الأساسيات-شروط التطبيق"، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠١٩، ص٢٠٣-٢٠٤.

25. Ruby Sodhi: "Accrediting Processes and Institutional Effectiveness at a California Community College", Ph.D., College of Education, Walden University, Washington, USA, 2016, pp.48-49.